الأمم المتحدة

A/61/591

الجمعية العامة

Distr.: General
22 November 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البندان ١٢٩ و ١٣٠ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

الآثار المالية وأية آثار أخرى ناجمة عن استحداث منحة للاحتفاظ بالموظفين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الآثار المالية وأية آثار أخرى ناجمة عن استحداث منحة للاحتفاظ بالموظفين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/61/522). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، برئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومسجلها وكبير الموظفين

241106 241106 06-62685 (A)

الإداريين بها، ومع نائب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلا عن ممثلين آخرين عن المحكمتين وعن الأمين العام، حيث قدّموا معلومات وتوضيحات إضافية.

٢ - وعلى نحو ما ورد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام، فإن الوضع الخاص للمحكمتين ''يعتمد على ما يلي: (أ) أن ولايتيهما مؤقتة بطبيعتها؛ (ب) أن قسما كبيرا من الموظفين فيهما يؤدون مهام متخصصة لا توجد في المعتاد في منظومة الأمم المتحدة؛ و (ج) أن كلا منهما ستغلق طبقا لاستراتيجيات الإنجاز''. وتشكل الصعوبات التي تواجه المحكمتين فيما يتعلق بحالة ملاكهما من الموظفين، حيث معدلات الشغور ودوران الموظفين عالية، مسألة قلق طال أمدها. ووصلت الحالة إلى نقطة حرجة في عام ٢٠٠٤، عندما حدثت أمور منها إنفاذ تجميد التوظيف، بسبب الحالة المالية الخطيرة للمحكمتين نتيجة عدم دفع الاشتراكات. وبسبب ترك أعداد كبيرة من الموظفين لعملهم بالمحكمتين، بما في ذلك ترك مناصب عليا، مما خلف وظائف شاغرة لم يكن من سبيل لملئها، ارتفعت معدلات الشغور بشكل حاد بات جدول استراتيجية الإنجاز معرضا بفعله للخطر (انظر A/59/61، الفقرات ٩-١٢ والمرفق). ونظرا لهذه الحالة، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها مقترحات بسبل تحسين حالة التوظيف بالمحكمتين وذلك في سياق الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأن يبذل كل ما في وسعه من أجل تخفيض معدلات الشغور، وتحسين حالة الاحتفاظ بموظفي المحكمتين (انظر القرارين ٢٧٣/٥٩ و ٢٧٤/٥٩)، بما في ذلك عن طريق تمديد عقود الموظفين الذين يقومون بمهام محورية في تنفيذ استراتيجية الإنجاز لفترة تمتد إلى ما بعد فترة الميزانية الحالية. وفي تقرير الأمين العام المقدم استجابة لذلك الطلب (A/60/436)، عرض الأمين العام مجموعة من التدابير لتحسين الاحتفاظ بالموظفين في المحكمتين، يمكن اعتماد بعضها في إطار القواعد والأنظمة المعمول بها حاليا، فضلا عن مقترح باستحداث منحة للاحتفاظ بالموظفين. وشجعت اللجنة الاستشارية الأمين العام على تنفيذ التدابير التي تدخل ضمن اختصاصاته، وطلبت إليه أن يقدم تحليلا للآثار المالية وأية آثار أخرى ناجمة عن استحداث منحة للاحتفاظ بالموظفين الذين يلزم إبقاؤهم في المحكمتين إلى حين أن تصبح وظائفهم غير لازمة (A/61/591، الفقرات ٤٤-٤٨). وكان التقرير قيد النظر قد قُدِّم من جانب الأمين العام عملا بالقرارين ٢٤١/٦٠، و ٢٤٣/٦٠ اللذين أيدت الجمعية العامة بموجبهما توصيات اللجنة الاستشارية.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تحسّن معدلات دوران الموظفين (انظر المرفق ١)، الذي تحقق عن طريق تنفيذ التدابير التالية التي تدخل ضمن سلطة الأمين العام، وتشجع المحكمتين على مواصلة جهودهما في هذا الصدد:

(أ) تمديد فترات عقود جميع الموظفين من سنة واحدة إلى سنتين؛

(ب) استحداث امتحان داخلي للترقية من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها إلى الفئة الفنية؛

(ج) خفض الفترة اللازمة لشغل الوظيفة من سنتين إلى سنة واحدة قبل أن يحق للموظف أن يتقدم بطلب وظيفة في رتبة أعلى؛

(د) توظيف الأزواج المؤهلين؛

(هـ) توسيع نطاق خيارات التدريب المتاحة.

٤ - وفيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز بالنسبة للمحكمتين، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن طلب في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، إنهاء التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وإتمام جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وإتمام جميع الأعمال، بما فيها قضايا الاستئناف، بحلول عام ٢٠١٠. وقد أكد المجلس لاحقا على هذا الإطار الزمني في قراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤. وأبلغت كلتا المحكمتان في تقريريهما المقدمين إلى مجلس الأمن في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ (انظر S/2006/353 و S/2006/358) أنه يجرى بذل كافة الجهود من أجل التقيد بالإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز قدر المستطاع. وأُبلغت اللجنة أن معلومات جديدة مستكملة عن التقدم المُحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز ستقدم إلى المجلس قبل نهاية عام ٢٠٠٦.

٥ - ويتسم التقرير المعروض على اللجنة الاستشارية بطابع عام إجمالا، حيث يستند إلى التقرير السابق للأمين العام عن المسائل المتعلقة بالاحتفاظ بالموظفين (A/60/436). فهو يقدم شروحا للأهمية الجوهرية التي يتسم بها الاحتفاظ بالموظفين الضروريين لكفالة حسن استمرار عمل المحكمتين إلى غاية إنجاز ولايتيهما، والأثر المحتمل لارتفاع معدلات دوران الموظفين في عمل المحكمتين، والخسارة من حيث الإنتاجية والمعارف المؤسسية.

٦ - بيد أن التقرير لا يعطي الكثير من المعلومات المفصلة عن الآثار المالية والآثار الأخرى الناجمة عن استحداث منحة للاحتفاظ بالموظفين، وهي المعلومات التي كانت اللجنة الاستشارية قد طلبتها. والأرقام المُبينة في الجدولين ١ و ٢ مُؤسسة على افتراضات عامة مستنبطة من دراسة استقصائية للموظفين. وبالنسبة لحالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، جرى الافتراض بأن عددا يصل ٧٠ في المائة من الموظفين من فئة الخدمات العامة سيكونون مؤهلين للحصول على منحة للاحتفاظ بهم، نظرا للظروف الصعبة التي تطبع سوق العمل

المحلية. وترى اللجنة بأنه ينبغي أن تحدد هذه التقديرات بدقة أكبر بناء على خطة إنهاء تدريجي تحدد بوضوح الخبرات والمهام والوظائف التي ستلزم الحاجة إليها خلال مراحل استراتيجية الإنجاز التي يمكن توقعها. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة تزويدها بمزيد من المعلومات عن أعداد الموظفين حسب الأقدمية والفئة والرتبة، وهي المعلومات المقدمة في المرفق ٢ أدناه.

٧ - وقد أشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأخير عن هذه المسألة إلى أنها ترى بعض الفائدة في الاحتفاظ بالموظفين الضروريين لكفالة استمرار حسن سير عمل المحكمتين إلى غاية إنجاز ولايتيهما (A/60/591، الفقرة ٤٨). **ومن الواضح جدا للجنة أن من اللازم للمحكمتين توفير حوافز، كأداة تمكنهما من الاحتفاظ بخدمات الموظفين الرئيسيين، طالما ظلت المحكمتان بحاجة إليهم. وترى اللجنة الاستشارية بأن نطاق المقترح الحالي للأمين العام واسع جدا، وقد يؤدي إلى استحداث استحقاقات جديدة، يغلُب الاحتمال باستعمالها كسابقة يُستند إليها، رغم البيان الوارد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام بأن المنحة المقترحة ستقتصر حصرا على المحكمتين. وقد تترتب على ذلك أيضا آثار في النظام الموحد للأمم المتحدة برمته.** وناقشت اللجنة الاستشارية خلال اجتماعاتها بممثلي الأمين العام إمكانية استعمال النظامين الأساسي والإداري للموظفين لاستحداث حوافز مناسبة لموظفي المحكمتين. وبعد إجراء تلك المناقشات، قُدمت إلى اللجنة معلومات إضافية تشير إلى أن تحليلا أوليا أظهر أن الجمعية العامة إذا ما قررت ذلك، فسيكون من الممكن فعلا إعمال الإجراءات القائمة، مع بعض التكيف حسب الحالة.

٨ - **ونظرا لما سبق، فإن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة، سعيا إلى تحقيق الهدف المنشود، أن تطلب إلى الأمين العام أن يزيد في استكشاف سبل ووسائل إعمال النظامين الأساسي والإداري للموظفين، بما في ذلك المرفق الثالث بهما (المتعلق بتعويضات إنهاء العمل). ولهذا الغرض، تشدد اللجنة على الحاجة إلى مواءمة توقيت تنفيذ أية تدابير إضافية مع الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز، حيث ستُطرح مسألة الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين بشكل أقوى مع اقتراب المحكمتين من إنجاز ولايتيهما. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمين العام أن يُعدّ مقترحا شاملا يتضمن الإجراءات التي يلزم تطبيقها والقرارات المطلوبة من الجمعية العامة وإسقاطات أوضح تتعلق بعدد الموظفين الذين يلزم الاحتفاظ بهم لتحقيق الهدف المعلن، مع مراعاة آخر إطار زمني مستكمل لاستراتيجية الإنجاز. وينبغي تقديم ذلك التقرير إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، وفي أجل لا يتجاوز موعد عرض بيان الميزانية القادم للمحكمتين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.**

المرفق الأول

معدلات الشغور ودوران الموظفين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

	معدل الدوران				معدل الشغور (النسبة المئوية)	
	٢٠٠٤		٢٠٠٥		أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	
	المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
مكتب المدعي العام						
الموظفون الدوليون	٦٥	٢٨	٢٦	٢٣	١٦	١٠
الموظفون المحليون	٥٨	١	١٢	صفر	٨	صفر
المجموع	١٢٣	٢٩	٣٨	٢٣	٢٤	١٠
قلم المحكمة						
الموظفون الدوليون	٤٠	٥٠	٢٢	٣٣	٢٩	٣٧
الموظفون المحليون	٨٢	٣٢	٤٥	٢٠	٢٢	١٧
المجموع	١٢٢	٨٢	٦٧	٥٣	٥١	٥٤
العدد الإجمال	١٠٥	٧٨	٤٨	٥٦	٤٥	٤٧
الموظفون الدوليون	١٤٠	٣٣	٥٧	٢٠	٣٠	١٧
الموظفون المحليون						
المجموع	٢٤٥	١١١	١٠٥	٧٦	٧٥	٦٤

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
٤,٥	١٦,٤
١,٦	٠,٠
٣,٤	١٦,٠
٧,٩	١٠,٢
٢,٧	٨,٢
٤,٧	٨,٤
٦,٤	١١,٥
٢,٤	٨,٠
٤,٣	١٠,٧

المرفق الثاني

عدد موظفي المحكمة حسب سنوات الخدمة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

الفئة	سنوات الخدمة													المجموع
	< ١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	
الموظفون الدوليون	٤٣	٧٩	٦١	٦٨	٧٣	٤٠	٤٦	٥٥	٤٧	٥٧	٥٠	٥	صفر	٦٢٤
الموظفون المحليون	١٣	٣١	٧	٤٠	١٧	٢٢	٢٧	٢٨	٣٢	٤٩	٤٣	٢	صفر	٣١١
المجموع	٥٦	١١٠	٦٨	١٠٨	٩٠	٦٢	٧٣	٨٣	٧٩	١٠٦	٩٣	٧	صفر	٩٣٥

المتوسط المرجح ٥,٢١٩٢٥

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

الفئة	سنوات الخدمة													المجموع
	< ١	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	
الموظفون الدوليون	٨٠	٦٥	٢٦	٣٨	٥٤	٤٤	٣٤	٣٢	٤١	٩	٨	١٨	١٣	٤٦٢
الموظفون المحليون	٨١	٩٤	٤٧	٦٣	٩١	٥٩	٧٨	٥٠	٤٧	٢٢	١٤	١٦	١٥	٦٧٧
المجموع	١٦١	١٥٩	٧٣	١٠١	١٤٥	١٠٣	١١٢	٨٢	٨٨	٣١	٢٢	٣٤	٢٨	١ ١٣٩

المتوسط المرجح ٤,٣٣٩٣٣